المملكة المغربية
وزارة العدل

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
Royaume du Maroc
MINISTÈRE DE LA JUSTICE

كلمة السيد عبد اللطيف وهبي

وزير العدل بالمملكة المغربية

بمناسبة انعقاد أشغال الندوة الدولية حول موضوع:

" تعزيز التعاون في مجال الجرائم والأدلة الإلكترونية "

بوزنيقة يومي 06 و07 مارس 2023

بسم الله الرحمان الرحيم

الصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآلـه وصحبه

السادة الوزراء،

السيدة سفيرة الاتحاد الأوروبي لدى المملكة المغربية،

السيدة ممثلة مجلس أوروبا،

السيد ممثل الاتحاد الإفريقي،

السادة السفراء وممثلو المنظمات والهيئات الدولية والبعثات الدبلوماسية،

السيدة ممثلة المجلس الأعلى للسلطة القضائية،

السادة ممثلو القطاعات الحكومية،

السادة ممثلو القطاع الخاص والأكاديمي.

أيها الحضور الكريم،

يسعدني أن أرحب بكم في بلدكم الثاني المملكة المغربية، متمنية لكم مقاما طيبا طيلة أشغال هذه الندوة الدولية حول موضوع "تعزيز التعاون في مجال الجرائم والأدلة الإلكترونية".

أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكريم،

تندرج هذه الندوة في سياق التحولات العميقة التي تعرفها المنظومة الدولية على مستوى تطوير آليات محاربة الجريمة الإلكترونية، والتي أصبحت تتخذ أشكالا متعددة تجعل من استعمال التكنولوجيا الحديثة آلية لارتكاب جرائم جديدة، أضحى معها الوصول إلى أدلة إثباتها تحديا يستدعي تطوير آليات تقنية وقانونية من شأنها التقليل

من حجم أضرار الجرائم السيبرانية في أفق الوصول إلى الحد منها، لا سيما وأن الطرق التقليدية التي تتبناها الدول لمكافحة الجريمة أبانت عن قصورها ومحدوديتها.

أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكريم،

إن الجرائم المعلوماتية أو الجرائم المرتبكة عن طريق استعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة بطبيعتها هي جرائم عبر وطنية، تتجاوز الحدود الجغرافية للدول كما هي متعارف عليها دوليا. ولهذه الغاية، جاءت اتفاقية بودابست لتشكل حلا لمجموعة من الإشكاليات التي لطالما طرحتها الدول الأعضاء والمتعلقة بالجرائم المعلوماتية. وقد أفضت اتفاقية بودابست التي تم اعتمادها في لجنة الوزراء بمجلس أوروبا بتاريخ 8 نونبر 2001 إلى توحيد السياسة الجنائية للدول الأعضاء في مجال التصدي للجريمة المعلوماتية، كما سهلت التنسيق بين مختلف السلطات الوطنية في هذا المجال، إضافة إلى إرساء قواعد إجرائية للتعاون الدولي تتميز بالسرعة والفعالية والدقة والمرونة.

ووعيا من المملكة المغربية براهنية الإشكالية، وبتنامي خطر الجريمة الإلكترونية في العالم وما يمكن أن ينتج عنها من أضرار اجتماعية واقتصادية ونفسية؛ عبرت المملكة المغربية عن رغبتها في الانضمام لاتفاقية بودابست، وهو ما تحقق بتاريخ 2018/10/01، حيث أصبحت المملكة المغربية رسميا بلدا عضوا في الاتفاقية المذكورة.

وسيرا على نفس النهج، انخرطت المملكة المغربية في البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية بودابست بشأن تجريم الأفعال ذات الطبيعة العنصرية وكراهية الأجانب، التي ترتكب باستعمال الأنظمة الإلكترونية، والتي صادقت عليها المملكة بتاريخ 2018/06/29 ودخلت حيز التطبيق بتاريخ فاتح أكتوبر من نفس السنة، كما صادقت بتاريخ 12 ماي 2022 بستراسبورغ على البروتوكول الإضافي الثاني، لتكون بذلك المملكة أول بلد عربي وإفريقي يعزز ترسانته القانونية بالتوقيع على هذا البروتوكول.

أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكريم،

إن الحد من الجرائم السيبرانية، لا يمكن أن يستقيم دون تعزيز التعاون بين مختلف الدول عبر استحداث ميكانيزمات وآليات من شأنها إيجاد حلول لمجموعة من الاشكاليات وبخاصة تلك المتمثلة في بطء الاجراءات، وصعوبة تبادل المعلومات، وصعوبة الحفاظ على الأدلة والبيانات. كما أنه لا يمكن أن يتأتى دون العمل على تعزيز قدرات جميع الفاعلين والمتدخلين في مجال العدالة الجنائية من أجل خلق قنوات تعاون فعلي وبناء بين الجميع في سبيل الحد من الظواهر الاجرامية المرتكبة عبر الوسائل الرقمية.

وفي هذا الصدد أصبح من اللازم تجاوز الإشكاليات المذكورة من خلال تبني مقاربة استباقية ووقائية تروم تحقيق التقارب التشريعي والتنظيمي والتقني بين مختلف الأنظمة القانونية للدول، تمكن من تعزيز قدرات جميع الفاعلين والمتدخلين في مجال العدالة الجنائية في أفق بناء منظومة موحدة بين الدول تراعي خصوصية النظام القانوني لكل دولة.

أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكريم،

إن المملكة المغربية من خلال علاقات التعاون القانوني والقضائي والأمني مع دول الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، شهدت تراكما نوعيا للعديد من الممارسات الفضلى في إطار شراكة متوازنة، يمكن استثمارها في اتجاه تعزيز علاقة ثلاثية، تجمع دول الفضاء الأوروبي ومؤسساته المعنية بمحاربة الجريمة الإلكترونية مع دول الفضاء الإفريقي.

أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكريم،

إن انخراطنا جميعا في الآليات الاتفاقية على المستوى الأممي والقاري ولا سيما اتفاقية بودابيست والبروتوكولات الملحقة بها، يتماشى مع سعينا للتصدي للجريمة السيبرانية في احترام تام للحقوق والحريات الأساسية، ويتجاوز البعد الأمني ليطال البعد التنموي انسجاما مع متطلبات التنمية بالقارة الإفريقية المسطرة في إطار أجندة 2063.

ولعل هذه الندوة الدولية الهامة تشكل مناسبة سانحة لإطلاق نداء من أجل العمل سويا على تعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة السيبرانية داخل الفضاء الأورو - إفريقي.

وفي الختام نؤكد لكم انخراط المملكة الدائم والمستمر من أجل تحقيق الأمن السيبراني وتبادل تجربتها في هذا المجال مع كافة الدول.

مع متمنياتنا لأشغالكم بالتوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.